

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢) الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أوصل إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وأن أوجه انتباهه إلى أي انتهاكات للاتفاق المبرم بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي (S/2011/384، المرفق). ويقدم هذا التقرير أيضاً آخر ما استجد من معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ المهام الإضافية المسندة للقوة الأمنية المؤقتة بموجب قرار المجلس ٢٠٢٤ (٢٠١١) فيما يتصل بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وإضافة إلى ذلك، يقدم التقرير آخر ما استجد من معلومات عن الحالة في أبيي ونشر القوة الأمنية المؤقتة وعملياتها منذ تقرير السابغ عن هذه المسألة، الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (S/2013/59). وأخيراً، يتضمن التقرير توصياتي فيما يتعلق باستعراض ولاية القوة الأمنية المؤقتة لإمكان إعادة هيكلتها، عملاً بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢)، في ضوء امتثال السودان وجنوب السودان لمقتضيات القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) والتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بما في ذلك نقل جميع القوات من المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح، وتمكين الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من اكتساب القدرة الكاملة على القيام بعملياتها، وإتمام إخلاء منطقة أبيي إخلاء تاماً من الأسلحة.



ثانياً - الحالة الأمنية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في منطقة أبيي هادئة ولكن متوترة. وتواصل انتشار القوة التي تضم ما بين ١٢٠ و ١٥٠ فرداً من شرطة النفط السودانية في مجمع دفرة النفطية، في انتهاك لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ولقرارات مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١)، و ٢٠٣٢ (٢٠١١)، و ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، و ٢٠٤٧ (٢٠١٢)، و ٢٠٧٥ (٢٠١٢). وفي ثلاث مناسبات، خلال الفترة من ١٥ إلى ٢١ شباط/فبراير، عُثر على نحو ١٢ من أفراد قوات شرطة النفط يتحركون خارج مجمع النفط في مناطق المقيمنص وفاروق وعجاج، حيث كانوا يرافقون أفرقة صيانة خطوط أنابيب النفط ويضطلعون بمهام إدارية.

٣ - وعلى النحو المذكور في تقرير السابقيين الصادرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣، دخلت مجموعة مسلحة غير مأذون لها في الجزء الشرقي من منطقة أبيي في محيط أم حريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ ولا تزال تحتفظ بوجود محدود في المنطقة. وهذه المجموعة مزودة بأسلحة صغيرة ولقد لوحظ أن بين ٦ و ١٠ من أفرادها في مناسبات منفصلة كانوا يقومون بابتزاز المال من الشاحنات التي تستخدم طريق دفرة - توربادر.

٤ - وأبلغ أيضاً عن عدد من عمليات التوغل المعزولة للجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان والقوات المسلحة السودانية داخل منطقة مسؤولية القوة. وفي ١١ شباط/فبراير، عثرت دورية تابعة للقوة الأمنية المؤقتة على جندي من الجيش الشعبي مصاباً بطلق ناري في توربادر، وقد عاجلته القوة قبل إعادته إلى جنوب السودان. وفي ١٢ شباط/فبراير، أوقفت القوة رجلين مسلحين يرتدون زي شرطة جنوب السودان في مريال أجاك وأعيدا إلى جنوب السودان. وفي ٢٠ شباط/فبراير، دخل ستة جنود مسلحين تابعين للقوات المسلحة السودانية إلى منطقة مسؤولية القوة في فاروق التي تقع على بعد نحو ٧٥ كيلومتراً من الحدود الشمالية لأبيي، وكانت تحاول السفر إلى منشأة دفرة النفطية. وقد أوقفهم جنود القوة وأعيدوا إلى السودان. وفي ٦ آذار/مارس، دخل ١٦ جندياً من الجيش الشعبي، كانوا يستغلون مركبة، إلى منطقة أبيي وشاهدتهم القوة في محيط أنتوني وعبروا في وقت لاحق عائدين إلى أونق تو في جنوب السودان. ولاحظت القوة مجموعة أخرى تتألف من ثمانية من جنود الجيش الشعبي في ٩ آذار/مارس تتحرك في المنطقة نفسها. وفي اليوم ذاته، أبلغ السكان المحليون القوة بأنهم شاهدوا نحو ٢٠ مسلحاً مجهولاً على طريق دنقوب وتاج اللي. وكل هذه التحركات من جانب العناصر المسلحة داخل

منطقة أبيي تشكل انتهاكات لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بين حكومة السودان وحكومة جنوب السودان.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت طرق الهجرة التقليدية من منطقة أبيي إلى جنوب السودان مغلقة إلى حد كبير، مما أثر سلباً على عملية الهجرة. وواصلت سلطات ولاية واراب حرمان البدو من سبل الوصول للسنة الخامسة على التوالي.

٦ - وبعد عدة حوادث عنف، بما في ذلك حادث قتل في ظروف غامضة لثلاثة من المسيرية الرُّحَل في كليق بولاية الوحدة في جنوب السودان، في ٩ كانون الثاني/يناير، عاد البدو إلى منطقة أبيي حيث أُحيط بمناطق رعيهم التقليدية بسبب وجود عدد أكبر من دينكا نقوك العائدين ومواشيهم. ونتيجة لذلك، أسفرت حدة التوتر بين المجتمعات المحلية في أبيي بغية الوصول إلى أراضي المراعي والمياه الشحيحة، في ظل غياب أي حوار منظم بين القبيلتين، إلى ضغوط شديدة على عملية الهجرة. وفي حين أن دينكا نقوك يقاومون تقاسم نقاط المياه مع البدو المسيرية، قام البدو، متجاهلين مشورة القوة، ببذل عدة محاولات لرعي الماشية بالقرب من المناطق التي يسيطر عليها دينكا نقوك في تاج اللي ونونق ومكير وتواج وكولوقنيال وماريال وأجك ودكورا.

٧ - وفي الفترة بين ١٨ و ٢٠ شباط/فبراير، أُنقِع جنود القوة الرعاة بإعادة نحو ٢٠٠٠ رأس من ماشية عشيرة أولاد عمران، كانت قد ضلت الطريق إلى داخل مناطق قريبة من قرى دينكا نقوك بين كولوقنيال وأتاي و ٣٠٠ من ماشية المسيرية من تاج اللي. وفي ٢٢ شباط/فبراير، قام أحد البدو المسيرية مسلحاً بسكين بجرح اثنين من جنود القوة في ناي ناي، عندما كانا ينصحانه بتفادي دخول المنطقة بحثاً عن المراعي والمياه لماشيته. وفي ١١ آذار/مارس، أعيد نحو ٤٠٠٠ من ماشية المسيرية من علال ونونق إلى مسارها، بعد دخولها إلى مناطق قريبة من قرى الدينكا. ومع إغلاق معظم طرق الهجرة إلى جنوب السودان، ونضوب المياه والمراعي في منطقة أبيي، انتقل بعض البدو المسيرية إلى شمال أبيي على نحو غير معهود بحثاً عن الغذاء لماشيتهم.

٨ - ويوجد حالياً نحو ١٠٠٠٠٠ من المهاجرين و ١,٦ مليون من الماشية في منطقة أبيي. وقد زادت حوادث سرقة الماشية التي شملت المجتمعات المحلية لكل من البدو المسيرية ودينكا نقوك خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد اتهم البدو المسيرية دينكا نقوك بنهب ٣٢ رأساً من ماشيتهم في منطقة مكير في ١٦ كانون الثاني/يناير. ومنعت بعد ذلك لفترة وجيزة متعاقداً يعمل مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من العمل في مكير حتى أعيدت ماشيتهم. وأعقب ذلك سلسلة من الغارات على الماشية ارتكبتها كلتا القبيلتين.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، زعم دينكا نقوك في قرية دكورا أن مجموعة مسلحة من البدو المسييرية قد سرت ٣١٢ رأساً من الماشية. وفي ٢٨ شباط/فبراير، نظمت القوة لقاءات بين دينكا نقوك وممثلي المسييرية في شنقي وماريال أجاك، لمنع تصعيد العنف. واتفقت كلتا القبيلتين على التعاون مع القوة لاسترداد الماشية التي تخص كلا منهما.

٩ - وعاد حتى الآن نحو ٦٠٠ ٢١ نازح إلى منطقة أبيي، وعاد نحو ٥٠٠ ٤ منهم إلى بلدة أبيي. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وصل ٥٢٦ ١ من نازحي دينكا نقوك إلى أبيي من واو في جنوب السودان، في قافلة منظمة تألفت من ٧٧ مركبة. وقيل إن العودة قد مولتها ونظمتها منظمات المجتمع المدني الخاصة بأبيي في جوبا وحكومة جنوب السودان. وعاد معظم النازحين من دينكا نقوك إلى مواقع داخل بلدة أبيي وحولها، في حين ذهب البعض إلى قرى واقعة شمال أبيي. كما شرع النازحون من دينكا نقوك في إعادة بناء منازلهم في عدة مواقع، بما في ذلك بنطون وتاج اللي وليو وماريال أجاك وأرشنقييل وأنتوني.

١٠ - وفي الوقت نفسه، أبلغت حكومة السودان القوة بأنها ستتولى التنسيق لعمليات العودة إلى أبيي لجميع الأشخاص من دينكا نقوك والمسييرية الذين فروا إلى السودان خلال أعمال القتال التي وقعت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١. وفي ١١ آذار/مارس، دعا مؤتمر دام أربعة أيام، نظمه دينكا نقوك بالشتات في أبيي، إلى العودة المنسقة والمنظمة لكي تتسنى للنازحين من دينكا نقوك العودة إلى منطقة أبيي واستئناف حياتهم الطبيعية في أقرب وقت ممكن. ولهذا، فقد أعلنوا ضرورة أن تتوافر الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وهو أمر غير ممكن في ظل غياب مؤسسات فاعلة تتبع لإدارة منطقة أبيي والحكومة. وجمع المؤتمر، الذي مولته وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، نحو ٣٠٠ مشارك، جاء كثيرون منهم من مواقع مختلفة داخل جنوب السودان.

١١ - واستمر تركيز عمليات القوة منصبا على المجالات ذات الأولوية المتعلقة بعودة النازحين من دينكا نقوك وطرق الهجرة. كما بدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عمليات مسح في المناطق التي يوجد بها خطر الألغام متبقية. ومنذ التقرير الأخير، عثرت الدائرة والجهة الشريكة لها في التنفيذ على ٤٩٣ من المتفجرات من مخلفات الحرب، وما يزيد على ٥٠٠ كيلوغرام من ذخيرة الأسلحة الصغيرة، وأنجزت تقييما عاما للإجراءات المتعلقة بالألغام في ما يزيد على ٢٥ قرية، وأعلنت "تطهير" مساحة ٦٣ ٨٦٠ ميلا مربعا من الأراضي من الألغام.

ثالثا - التطورات السياسية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق السودان وجنوب السودان تقدما ضئيلا في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وعقب الجمود الذي حدث خلال الاجتماع الثامن للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي عقد في أديس أبابا يومي ١٢ و ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أحال الطرفان مسألة تكوين مجلس منطقة أبيي إلى الرئيسين البشير وكير. وناقش الرئيسان المسألة خلال اجتماع القمة الذي عقده في أديس أبابا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لكنهما لم يُحرزا تقدما يُذكر.

١٣ - ولم يعقد الاجتماع التاسع للجنة الرقابة المشتركة في أبيي، الذي كان مقررا عقده في ١٥ شباط/فبراير، إثر خلافات بين الطرفين على جدول الأعمال. ومع ذلك، فقد اجتمعت أفرقة الشرطة الفنية التابعة للطرفين في بلدة أبيي في ٤ شباط/فبراير لمناقشة حجم جهاز شرطة أبيي وتكوينه. وللأسف، لم يتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق. وبناء على طلب من السودان وجنوب السودان، في ٥ شباط/فبراير، قدمت القوة إليهما مشروع مذكرة مفاهيمية بشأن جهاز شرطة أبيي، يمكن أن تكون أساسا تجرى في إطاره المناقشات في المستقبل. ولم تعلق القوة أي تعليقات على مشروع المذكرة المفاهيمية من أي من الطرفين.

١٤ - كما لم يحرز الطرفان أي تقدم بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. وكرر الرئيسان البشير وكير، خلال اجتماع قمتهما في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأكيد اتفاقهما على معالجة الوضع النهائي لمنطقة أبيي بعد أن تُشكّل إدارة منطقة أبيي ومجلس منطقة أبيي ودائرة شرطة أبيي. ومرة أخرى، حث مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في اجتماعه ٣٥٣، الرئيسين على مواصلة حوارهما على أساس اقتراح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ المقدم في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي ١٢ آذار/مارس اتفق الطرفان على مصفوفة التنفيذ الشاملة للاتفاقات المبرمة بينهما، والتي التزما فيها بتشكيل إدارة منطقة أبيي ومجلسها في غضون سبعة أيام وجهاز شرطة أبيي في غضون ٣٠ يوما من تلقي توجيهات من الرئيسين البشير وكير بشأن تكوين مجلس منطقة أبيي.

رابعا - حالة الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها

١٥ - واصل السودان وجنوب السودان إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقهما بشأن إنشاء الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المبرم في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، والاتفاق

المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم مراقبة الحدود، والاتفاق المبرم في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن الترتيبات الأمنية.

١٦ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، في رسالة إلى فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، كرر الرئيس سلفا كير استعداد حكومة جنوب السودان لسحب قواتها من المنطقة التي تمتد لمسافة ١٤ ميلا، بعد أن تلقت تأكيدات من حكومة السودان بالإبقاء على الترتيبات الإدارية القائمة. وبعد ذلك، خلال دورة استثنائية للآلية السياسية والأمنية المشتركة عقدت في أديس أبابا في ٨ آذار/مارس وافق السودان وجنوب السودان على طرائق إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وتنشيط جميع الترتيبات الأمنية الأخرى، في ١٠ آذار/مارس. وكجزء من الاتفاق، اعتمدت الآلية السياسية والأمنية المشتركة خطة تنفيذ مفصلة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها.

١٧ - وأبقت خطة التنفيذ التي اتفق عليها على نهج من مرحلتين للبدء في تطبيق الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وتتكون المرحلة الأولى، أو إنشاء قدرة تشغيلية أولية، من نقل مقر الآلية المؤقت من أسوسا، إثيوبيا، إلى كادقلي (جنوب كردفان، السودان)، وإنشاء مقرين قطاعيين في كادقلي ونقوك مشار (شمال بحر الغزال، جنوب السودان) ونشر أربعة أفرقة من المراقبين. وستنشأ القدرة التشغيلية الكاملة بمقار إضافية للقطاعات في برام (جنوب دارفور، السودان)، وملكال (ولاية أعالي النيل، جنوب السودان)، ونشر ١٠ أفرقة من المراقبين. وسيتم تحديد عدد وأماكن مواقع الأفرقة على أساس التقييمات الأمنية التي تجريها الآلية. وقد التزم الطرفان أيضا بتنفيذ قدرات التشغيل الأولية والكاملة، في غضون ٣٠ و ٩٠ يوما على التوالي. وتنص الخطة أيضا على توفير حماية من القوة الأمنية المؤقتة تتألف من ٨٦٠ جنديا و ٢٦٦ من أفراد الدعم العسكري. وسيتم تقسيم القوات إلى أربع فصائل قائمة بذاتها، تشترك كل منها في موقع مقر القطاع ومقر الآلية. وستنشر القوة الأمنية المؤقتة والسودان وجنوب السودان في البداية ٧٠ مراقبا من كل منها، وسيزداد العدد تدريجيا إلى ٩٠ من كل منها، على أساس التقدم المحرز في تفعيل الآلية.

١٨ - واتفق الطرفان أيضا على التزامات كل منهما والجداول الزمنية المقابلة لإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. وتشمل هذه الالتزامات انسحاب القوات إلى الجانب الذي يخصصها من تلك المنطقة بحلول ١٧ آذار/مارس، تليه إعادة الانتشار الكامل للقوات من تلك المنطقة بحلول ٥ نيسان/أبريل. وطلبت الآلية السياسية والأمنية المشتركة من القوة الأمنية المؤقتة تأكيد الانتهاء من كل خطوة من هذه العمليات، والإبلاغ عنه. وفي ١٠ آذار/مارس،

أعلن الرئيس كبير أنه أمر جيش التحرير الشعبي السوداني بالانسحاب من المناطق الحدودية على الفور. وفي ١١ آذار/مارس، أعلنت الحركة الشعبية أنها بدأت انسحابها من المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح وأن هذه العملية ستكتمل بحلول ٥ نيسان/أبريل. وفي نفس اليوم، أعلنت حكومة السودان التزام قواتها بالجدول الزمني المتفق عليه، وذكرت أن القوات المسلحة السودانية بدأت أيضا انسحابها من المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. وأبقى الاتفاق أيضا على الاقتراحات المقبولة سابقا لتفعيل اللجنة المخصصة وفتح عشرة ممرات لعبور الحدود.

١٩ - وبعد اتفاق الطرفين، بدأت القوة الأمنية المؤقتة على الفور تنفيذ خطتها لدعم تفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وشملت المهام ذات الأولوية خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل الموظفين والمعدات من أسوسا إلى كادقلي وتحقق كل من الحكومتين من انسحاب القوات إلى الجانب الذي يخصها من المنطقة الحدودية الآمنة المتزوعة السلاح. ولهذا الغرض، تعمل القوة الأمنية المؤقتة مع كل من الطرفين على وضع خطط لانسحاب كل منهما ولتحديد المنطقة التي ستجري فيها دوريات التحقق تحديدا دقيقا. كما أبلغت القوة الأمنية المؤقتة حكومتي السودان وجنوب السودان باستعدادهما لنقل مراقبيهما الذين سحبوا من أسوسا، من الخرطوم وجوبا إلى كادقلي. واعتبارا من ٢٠ آذار/مارس، نشر السودان وجنوب السودان على التوالي ٢٦ و ٢٥ مراقبا في كادقلي. وفي الوقت نفسه، تم التمركز التمهيدي لخمسة أفرقة لإزالة الألغام من المتعاقدين مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في جوبا، تمهيدا لنشرها إلى مواقع المقار القطاعية للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، في حين بدأت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في تدريب أفراد الآلية على أخطار المتفجرات.

خامسا - الحالة الإنسانية

٢٠ - زادت المساعدات الإنسانية في مواقع إعادة التوطين في منطقة أبيي. وساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتقديم المواد غير الغذائية، بينما قدمت المنظمة الدولية للهجرة مواد الإيواء في حالات الطوارئ. ويسرت المفوضية أيضا توفير احتياجات أخرى بما في ذلك تخصيص الأراضي للعائدين الذين لا يملكون أرضا.

٢١ - وقد شكل فشل الطرفين في إنشاء إدارة منطقة أبيي وما نجم عن ذلك من انعدام الخدمات الأساسية تحديا كبيرا لعودة النازحين المستدامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وظلت إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى أبيي محدودة، على الرغم من التزام حكومة

السودان، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، بالسماح بحرية وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة أبيي.

٢٢ - وقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية إلى أكثر من ٧٨ ٥٠٠ شخص، بينما قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) دعماً إلى شبكة مجتمعية لحماية الأطفال تتألف من ٢٥ قرية. وقامت منظمة الأغذية والزراعة بتحصين ما يقدر بنحو ٥٠ ٠٠٠ رأس من الماشية في جنوب أبيي. وواصلت اليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة جهودهما الرامية إلى التخفيف من آثار ندرة المياه عن طريق زيادة فرص الحصول على المياه الصالحة للشرب من خلال إعادة تأهيل وصيانة سبعة مشاريع للمياه، في حين شاركت اليونيسيف، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في تحديد أماكن توزيع المياه القائمة.

سادسا - حماية المدنيين

٢٣ - لم تقع حوادث عنف قبلي كبيرة في منطقة أبيي على الرغم من زيادة التحديات التي تواجه القانون والنظام، بما في ذلك سرقة الماشية وقلة المياه وأراضي رعي الماشية. ويعزى هذا جزئياً إلى استراتيجية القوة الأمنية المؤقتة في تخفيف حدة النزاعات، التي واصلت تأمين هدوء نسبي بين القبيلتين. ويسرت البعثة أكثر من ٥٠ اجتماعاً لإقرار السلم والأمن بين أعضاء وشيوخ كل من القبيلتين. ومع ذلك، فإن وجود الأسلحة الصغيرة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية القوة ما زال يبعث على القلق.

٢٤ - وواصلت القوة الأمنية المؤقتة انتشارها ورصدها لنشر الجنود في جميع نقاط التوتر في منطقة أبيي، وذلك بهدف منع العنف القبلي وضمان حماية المدنيين. وتتبع نقاط التوتر ذات الصلة بالموارد حركة البدو في طرق الهجرة. وواكبت القوة تطور الحالة من خلال الحفاظ على وجود مستمر في هذه المواقع. وحددت القوة ١٤ نقطة توتر متزامنة على طول طرق الهجرة داخل منطقة أبيي.

٢٥ - وظل سوق بلدة أبيي أيضاً نقطة توتر قبلي، مع ارتفاع مخاطر التعبئة السريعة للشباب المحلي في حالة وقوع أحداث. وقد نشرت فصيلة من القوة الأمنية المؤقتة والشرطة في سوق بلدة أبيي وفي سوق أقوك منذ بداية شهر آذار/مارس، حيث أجرت دوريات وقدمت مشورة متخصصة بشأن المحافظة على القانون والنظام. كما وفرت القوة الأمنية المؤقتة، بدعم من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، إضاءة عامة في منطقة السوق لتعزيز الأمن العام.

٢٦ - وكانت حالات تحصيل الضرائب على نحو غير قانوني والابتزاز في ارتفاع في مواقع مختلفة، على طول الطرق في منطقة أبيي، وخاصة في الشرق، بما في ذلك أم حريت ودفرة وتوريادر. والعديد من "جباة الضرائب" غير القانونية هؤلاء مسلحون. وتواصل القوة الأمنية المؤقتة جهودها لمعالجة هذه المشكلة من خلال المشاركة مع المجتمعات المحلية وتكثيف الدوريات في المناطق المتضررة.

٢٧ - ولم تكن هناك تطورات جديدة خلال الفترة قيد الاستعراض فيما يتعلق بتفعيل رصد حقوق الإنسان في منطقة أبيي، على النحو المطلوب بموجب الفقرة ١٤ من القرار ٢٠٧٥ (٢٠١٢). وفي الوقت نفسه، يتواصل الإبلاغ عن عدد متزايد من الجرائم الجنسية والجنسانية في منطقة أفوك إلى الجنوب من بلدة أبيي، على نحو ما أبلغت به مصلحة سجون أفوك القوة الأمنية المؤقتة .

سابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي

٢٨ - لم يكن هناك أي تغيير في عدد القوات المنتشرة حالياً في الميدان. ومن بين القوام العسكري المأذون به للقوة والبالغ ٢٠٠ ٤ فرد، تم نشر حوالي ٣ ٩٧٠ فرداً اعتباراً من ٢٠ آذار/مارس (انظر المرفق الأول). أما العدد المتبقي وهو ٢٣٠ فرداً فمأذون بنشرهم في وحدة الملاحاة الجوية بالقوة الأمنية المؤقتة، وفي صفوف المراقبين العسكريين وضباط الأركان.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت شرطة الأمم المتحدة حوالي ٢٠ في المائة من القدرة على النشر. وتم نشر خمسة أفراد إضافيين من شرطة الأمم المتحدة بعد إصدار التأشيرات لهم من حكومة السودان، وبذلك يصبح مجموع قوة شرطة الأمم المتحدة في القوة الأمنية المؤقتة أحد عشر فرداً. وكان طلب التأشيرة لكبير مستشاري الشرطة الغاني معلقاً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٠ - وواصل العنصر العسكري بالقوة الأمنية المؤقتة انتشاره في ثلاثة قطاعات (انظر المرفق الثاني). وإلى جانب القواعد الدائمة لعمليات الفصائل، نشرت القوة الأمنية المؤقتة قواعد عمليات مؤقتة في فاروخ وأم حريت وبلدة أبيي وطريق أبيي السريع ونونق وعلال وتلاي وليو ومريال أجاك ودونقوب وكولونيبال وأريك وبنطون. وللقوة الأمنية المؤقتة أيضاً وجود دائم في المناطق المجتمعية الحساسة وهي سوق بلدة أبيي ومسجدها. وبالنظر إلى الهجرة وزيادة عدد العائدين، كرس العنصر العسكري جميع موارده، بما في ذلك الموارد

الاحتياطية، في جميع القطاعات، من أجل الحفاظ على وجود له مصداقية في إطار إدارة منطقة أبيي.

ثامنا - دعم القوة الأمنية المؤقتة

٣١ - واصلت القوة الأمنية المؤقتة جهودها لتوفير الإقامة وحصص الإعاشة وطرق الوصول للقوات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم إصلاح الطرق والجسور لفتح طرق الإمداد الرئيسية وطرق المواصلات الجانبية للقواعد الدائمة لعمليات الفصائل وقواعد العمليات المؤقتة. وأحرزت الأعمال التحضيرية لبناء مطار أنتوني تقدماً خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحدث تأخر في توريد حصص الإعاشة للقوات بسبب عقبات ذات صلة بالضرائب في حدود جنوب السودان، جرت تلبيتها جزئياً بنقل إمدادات الغذاء جواً.

٣٢ - ويقوم حالياً نحو ٥٠ في المائة من الجنود في خيام الإيواء في قواعد العمليات المؤقتة في أنحاء منطقة أبيي. وقدمت أماكن السكن والعمل الصلبة الجدران السابقة التجهيز لـ ٢٠٠ فرد في القواعد الدائمة لعمليات الفصائل في مهبط أنتوني ومخيم أبيي ودكورا ودفرة وتوداج. ونصبت في مقر القوة أماكن عمل إضافية سابقة التجهيز أيضاً لتلبية احتياجات قوام الموظفين الحالي.

٣٣ - وقد قدمت القوة قائمة كاملة بجميع التأشيرات المعلقة لأفرادها (تشمل ٣٨ موظفاً من دنيا دوليا، و ١٨ من متطوعي الأمم المتحدة، ومستشار شرطة أقدم، و ٢٦ من الضباط العسكريين)، و ٣٢ من الموظفين المتعاقدين مع الأمم المتحدة، إلى حكومة السودان.

تاسعا - استعراض الولاية

٣٤ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٧٥ (٢٠١٢)، أجرت الأمم المتحدة استعراضاً لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة للنظر في إمكانية إعادة تشكيلها في ظل امتثال السودان وجنوب السودان لمقتضيات قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) والتزامهما المنصوص عليها في اتفاقات ٢٠ حزيران/يونيه و ٢٩ حزيران/يونيه و ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ و ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وقد أخذت بعين الاعتبار في ذلك الاستعراض كذلك خطة تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، التي اعتمدها الطرفان في إطار الآلية السياسية والأمنية المشتركة في أديس أبابا في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣. وكان الغرض من الاستعراض يتألف من شقين، هما: تقييم قدرة القوة الأمنية على الاضطلاع بولايتها بالنظر إلى الحالة الأمنية الراهنة في منطقة أبيي، ودعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها استناداً إلى خطة التنفيذ.

٣٥ - وتعمل القوة الأمنية في ظروف أمنية متزايدة التعقيد. فعلى الرغم من الهدوء النسبي، تتسم الحالة الأمنية في منطقة أبيي بالتقلب الشديد. وتوجد في منطقة أبيي مصادر داخلية وخارجية محتملة للتراع. ففي داخل منطقة أبيي، لا تزال احتمالات نشوب نزاع بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية كبيرة. حيث ما فتئت القبيلتان منقسمتين بشدة بل ولا ترغبان في المصالحة. وقد أدى تزايد عدد النازحين العائدين من قبيلة دينكا نقوك إلى تزايد احتمال نشوب نزاع بسبب القرب المادي بين القبيلتين خلال موسم الهجرة وطوال السنة في بعض المناطق، مثل مدينة أبيي، التي تقطنها القبيلتان. وقد تتدهور الحالة الأمنية إذا قدر لأي من القبيلتين أن تحضّ المجتمعات المحلية على زيادة معدل الاستيطان في منطقة أبيي تحسباً للمشاركة في استفتاء قد يجري لتحديد وضعها النهائي. ويمكن لأي تطور من هذا القبيل أن يؤدي بسهولة إلى نشوب أعمال عنادية بين الطرفين والمجتمعات المحلية.

٣٦ - وثمة مشكلة أخرى ذات صلة بالأمن في منطقة أبيي وهي الغياب التام للمؤسسات الحكومية. فقد أدى عدم وجود جهاز شرطة محلي إلى حدوث فراغ قانوني ونظامي. ويشكل هذا الفراغ معضلة بالنسبة للقوة الأمنية بسبب ما يُرتكب من جرائم داخل القبيلتين وفي ما بينهما. وخلاف آليات العدالة التقليدية، لا يوجد نظام قضائي فعال في منطقة أبيي وتشهد مرافق الاحتجاز الموجودة حالة سيئة للغاية. وأخيراً، لا تزال منطقة أبيي تعيش تحت تهديد الغارات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المأذون لها.

٣٧ - وفي الوقت الحالي، رصدت كتائب المشاة الثلاث التابعة للقوة الأمنية، المنتشرة في جميع أنحاء منطقة أبيي وفي جميع القطاعات الثلاثة (الشمال والجنوب والوسط)، كل الاحتياطات المتاحة لها نظراً للحاجة الملحة لرصد هجرة قبيلة المسيرية وتوفير الأمن لها. وتستخدم كتائب المشاة هذه أيضاً، إلى جانب وحدات المدفعية والدبابات، لردع أي هجوم قد تقوم به الجماعات المسلحة غير المأذون لها في منطقة أبيي على نحو موثوق. ونظراً لعدم وجود أي جهاز شرطة هناك، تعنى كتائب المشاة إلى حد ما أيضاً بحفظ القانون والنظام، مع أنها غير مزودة بالقدرات المناسبة لذلك. وأخيراً، سيستخدم النقص الحاصل في القوات المنتشرة (٣ ٩٧٠ جندياً من مجموع ٤ ٢٠٠) الذي خصص لوحدة الطيران التي من غير المتوقع أن يتم نشرها حتى عام ٢٠١٤، لتوفير زيادة دعم مفاجئ مؤقت في القدرة الهندسية المحدودة الموجودة لدى القوة، والمساعدة في الانتهاء من بناء أماكن الإقامة للجنود، وأداء المهام المتعلقة بالبنية التحتية، والحفاظ على خط للإمدادات.

٣٨ - وبعد اتفاق الطرفين على خطة تنفيذ الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها خلال الدورة الأخيرة التي عقدتها الآلية السياسية والأمنية المشتركة، من المتوقع أن ينتشر

أفراد القوة الأمنية عند الحدود الفاصلة بين السودان وجنوب السودان، بما في ذلك المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح. وسيكون على القوة الأمنية، من أجل الوفاء بالمهمة المنوطة بها وهي دعم الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، بما في ذلك توفير الأمن، أن تأخذ في الاعتبار العوامل التالية المتصلة بالأمن. أولها أن المنطقة الحدودية بشكل عام، على الرغم من التزام الطرفين مؤخراً بسحب قواتهما المسلحة من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، من المتوقع أن تظل خاضعة للقوات العسكرية. وهكذا، فإن إمكانية وقوع حوادث أمنية عبر الحدود لا تزال مرتفعة. وثانيها، لا تزال المنطقة الحدودية تضم طائفة متنوعة من جماعات الميليشيا المتمردة. وثالثها أن التزاع الدائر بين المجتمعات الحدودية على سبيل الحصول على الموارد والحدود القبلية لا يزالان من أهم مصادر التزاع بغض النظر عن الاتفاقات الأمنية المبرمة بين الحكومتين.

٣٩ - ووفقاً لخطة التنفيذ المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، ستوفر القوة الأمنية وحدة لحماية القوة قوامها ١١٢٦ جندياً للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وستألف هذه الوحدة من عنصر مكلف بالقر وأربع سرايا مكثفة ذاتياً موجودة داخل كل قطاع من القطاعات الأربعة المشمولة بالآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وستضم كل سرية ٢٦٧ جندياً مقسمين إلى خمس فصائل للمشاة، وكذلك مفارز للخدمات الطبية والدعم اللوجستي والنقل والصيانة. وسيُسمح لفصائل المشاة الخمس الموجودة في كل قطاع بأن تكون لها قدرات احتياطية مخصصة. وسيُمكن هذا الأمر من نشر فصيلة واحدة لتوفير الأمن لمقار القطاعات، وفصيلة احتياطية وثلاث فصائل للقيام بمهام التحقق، في عدد أقصاه ثلاثة مواقع.

٤٠ - وبالنسبة للقدرة التشغيلية الأولية، فإن المنشآت اللازمة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها ومقار القطاعات موجودة بالفعل في كادقلي. وفي قوك مَشار، ستقيم القوة الأمنية مخيماً. بمجرد أن تمتد سلطات جنوب السودان البعثة بالأرض التي تم تحديدها، ثم ستشيد أماكن إقامة ذات جدران صلبة. بمجرد أن تتوفر لذلك الموارد المالية اللازمة والمعدات ذات الصلة. أما بالنسبة للقدرة التشغيلية الكاملة، فإن القوة الأمنية ستشيد أماكن إقامة ذات جدران صلبة في مقري القطاعين الإضافيين في بُرام وملكال. وعلاوة على ذلك، سيُنشأ ما بين موقعين إلى ثلاثة مواقع للأفرقة في كل قطاع من القطاعات الأربعة. وسيُحدد عددها ومواقعها بناء على التقييمات الأمنية المشتركة. وستضم مواقع الأفرقة مخيمات فقط ولن تُشغل إلا خلال موسم الجفاف.

الأسلوب المقترح لإعادة تشكيل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

٤١ - في الظروف الحالية، سنتطوي عملية نقل ١ ١٢٦ جندياً من القوة الأمنية من منطقة أبيي إلى وحدة حماية القوة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، دون إعادة تشكيل القوة مرة أخرى، على مخاطر أمنية كبيرة. ومن بين هذه المخاطر تساؤل قدرة القوة على تنفيذ استراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من آثارها خلال موسم الهجرة، بما في ذلك المحافظة على المناطق العازلة بين المجتمعات المحلية وماشيتها وتسيير الدوريات المكثفة. كما أنه سيقبل من قدرتها على الرصد وإيجاد تأثير رادع، وحماية منطقة أبيي من الغارات التي تشنها الجماعات المسلحة غير المأذون لها، والتدخل في الوقت المناسب لفض المنازعات التي تحدث داخل القبيلتين وفي ما بينهما أو التصدي للحوادث الأمنية. وسيشند إلى حد بعيد احتمال تصاعد لحوادث بين القبيلتين لتتحول إلى مواجهات مفتوحة، مع ما يرتبط بذلك من خسائر في الأرواح وتوترات سياسية بين السودان وجنوب السودان.

٤٢ - ولن يكون نشر وحدات الشرطة المشكلة، كوسيلة لإعفاء العنصر العسكري للقوة الأمنية من بعض مهامه، أمراً ممكناً إلا إذا حدث تحسُّن كبير في الحالة السياسية والأمنية السائدة في منطقة أبيي، بما في ذلك إنشاء سلطة إدارة أبيي ودائرة شرطة أبيي مقترنا بالتعاون الكامل من جانب الحكومتين والمجتمعات المحلية. وفي الظروف الحالية، وعلى الرغم من أن العنصر العسكري للقوة الأمنية ليس هو الجهة الأنسب لحفظ القانون والنظام في منطقة أبيي، فإنه يتوخى قدرًا من المرونة في التصدي للشواغل الأمنية العامة وتحديات حفظ القانون والنظام في الوقت نفسه.

٤٣ - وأخذاً في الاعتبار التقدم الذي أحرزه مؤخراً الطرفان في تنفيذ اتفاقهما الأمني، من الأهمية بمكان أن تكون القوة الأمنية قادرة على توفير الحماية اللازمة التي ستمكّن الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها من مباشرة مهامها، مع الاستمرار في حفظ الأمن في منطقة أبيي.

٤٤ - وفي ضوء ما ورد أعلاه، أود أن أوصي بتحقيق زيادة في قوام العنصر العسكري للقوة الأمنية بمقدار ١ ١٢٦ جندياً من أجل وحدة حماية القوة التابعة للآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها. وسيسمح هذا الإجراء بالتشغيل الفوري للآلية، وفقاً لخطة التنفيذ التي اتفق عليها الطرفان. كما أود أن أوصي بالإبقاء على مستويات القوات الحالية للقوة الأمنية في أبيي من أجل التصدي للتحديات الأمنية الكبيرة في المنطقة.

٤٥ - وأقترح أن يستعرض مجلس الأمن هاتين التوصيتين كل ستة أشهر، بينما يسير الطرفان قدماً في تنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ورهنًا بأن يسمح تحسن الظروف

الأمنية السائدة على الحدود الفاصلة بين السودان وجنوب السودان بتخفيض الحد الأقصى للقوات في المستقبل. وفضلاً عن ذلك، فإنني أحث مجلس الأمن على النظر في مدى ما أحرزه الطرفان من تقدم فعلي في إنشاء المؤسسات المؤقتة بمنطقة أبيي، من أجل تقرير ما إذا كان من الممكن عملياً لوجود شرطة الأمم المتحدة أن يتولى مهام حفظ القانون والنظام التي يضطلع بها حالياً العنصر العسكري للقوة الأمنية.

عاشراً - الملاحظات والتوصيات

٤٦ - في حين أن منطقة أبيي تعيش أجواء سلمية إلى حد كبير، فإن التحديات الأمنية آخذة في الارتفاع. فانعدام الثقة ومشاعر العداوة بين أهالي أبيي في تزايد نتيجة لدوامة سرقة الماشية والهجمات الانتقامية، وكذلك المنافسة الشديدة على موارد آخذة في النضوب، بما في ذلك المياه والمراعي. وبالنظر إلى تزايد عدد العائدين من قبيلة دينكا نقوك إلى منطقة أبيي، فإن كثافة السكان وأعداد الماشية في منطقة أبيي اتخذت أبعاداً خطيرة. لذلك، فإن احتمالات اندلاع العنف بين القبيلتين كبيرة. وأناشد القبيلتين أن تمارسا ضبط النفس وأن تسعيا إلى حل مشاكلهما من خلال الحوار.

٤٧ - وطرق الهجرة التقليدية عبر منطقة أبيي إلى جنوب السودان غدت مسدودةً على نحو متزايد. لذا يضطر العديد من البدو الرحّل إلى المكوث في منطقة أبيي أو العودة إليها، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المحدودة المتاحة لرعي مواشيتهم وبالتالي تهية فرص لنشوب النزاعات. وأنا أدعو القبيلتين وقادتهما، وكذلك السلطات على الصعيد الوطني وصعيد الولاية في البلدين، إلى احترام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالحقوق التقليدية في الهجرة في جميع أرجاء أراضيها والمبادرة على وجه السرعة باستحداث الآليات اللازمة لضمان أن تجري مواسم الهجرة بنجاح وفي أمان.

٤٨ - ويشكل وجود شرطة النفط السودانية في مجمع دفرة النفطي داخل منطقة أبيي انتهاكاً لاتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١، كما هو شأن دخول أفراد الحركة الشعبية المسلحة وأفراد دائرة شرطة جنوب السودان إلى المنطقة. وبالمثل، فإن وجود الجماعات المسلحة الأخرى غير المأذون لها يمثل تهديداً لفرص صون السلام والأمن والاستقرار في منطقة أبيي. وإنني أحث السلطات في كلا البلدين على اتخاذ تدابير فورية لضمان الانسحاب الكامل لأي عنصر مسلح في منطقة أبيي ومنع دخوله إليها.

٤٩ - ويسرني أن أشير إلى أن حكومي السودان وجنوب السودان تعملان معاً عن طريق لجنة الرقابة المشتركة في أبيي، بغية وضع إطار لدائرة شرطة أبيي. فقد ظلت أبيي تعاني من

فراغ إداري لفترة طويلة جداً، وهو ما له تأثير سلبي في حياة سكان المنطقة. وأحث كلتا الحكومتين بقوة على إنشاء مؤسسات منطقة أبيي المؤقتة على الفور.

٥٠ - وأرحب بقرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة الصادر في ٨ آذار/مارس والقاضي بإقامة المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها اعتباراً من ١٠ آذار/مارس. وأحث حكومتي السودان وجنوب السودان على مواصلة الوفاء بالتزامتهما بالانسحاب الكامل من المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح، وذلك ضماناً لنجاح عمل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، واستتباب الأمن داخل منطقتي الحدودية المشتركة.

٥١ - وإذ أضع في الاعتبار الاستنتاجات التي تمخّض عنها استعراض ولاية القوة الأمنية، فإنني أشجع مجلس الأمن على إقرار المقترحات الواردة في الفرع التاسع أعلاه والمتعلقة بإعادة تشكيل القوة للنظر فيها والإذن بها.

٥٢ - وفي الختام، أود أن أشكر رئيس بعثة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، اللواء يوهانس تسفاماريام، والقيادة العليا للقوة وجميع موظفيها على مساهمتهم في المساعدة على استعادة الاستقرار في منطقة أبيي، والحفاظ على الأمن والتعايش السلمي بين قبيلتي دينكا نقوك والمسيرية في ظل ظروف صعبة للغاية.

المرفق الأول

تكوين العنصر العسكري لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (بما في ذلك الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها)

البلد	الوصف	ذكور	إناث	المجموع
بنين	خبراء موفدون في مهمة	٣		
	وحدة عسكرية	١		٤
بوليفيا	خبراء موفدون في مهمة	٣		
	وحدة عسكرية	١		٤
البرازيل	خبراء موفدون في مهمة	١		
	وحدة عسكرية	٢		٣
جوروندي؛	خبراء موفدون في مهمة	١		١
كمبوديا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
إكوادور	خبراء موفدون في مهمة	١		١
السلفادور	خبراء موفدون في مهمة	١		١
إثيوبيا	خبراء موفدون في مهمة	٧٦	١٠	٣ ٨٩٢
	وحدة عسكرية	٣ ٥٩٨	٢٠٨	
غانا	خبراء موفدون في مهمة	٣		
	وحدة عسكرية	٢		٥
غواتيمالا	خبراء موفدون في مهمة	٢		
	وحدة عسكرية	١		٣
غينيا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٢
الهند	خبراء موفدون في مهمة	٢		
	وحدة عسكرية	٢		٤
إندونيسيا	خبراء موفدون في مهمة	١		
	وحدة عسكرية	١		٢
قيرغيزستان	خبراء موفدون في مهمة	١		١
ماليزيا	خبراء موفدون في مهمة	١		١
منغوليا	خبراء موفدون في مهمة	٢		٢
موزامبيق	خبراء موفدون في مهمة	١		١

المجموع	إناث	ذكور	الوصف	البلد
١		١	خبراء موفدون في مهمة	ناميبيا
٥		٣	خبراء موفدون في مهمة	نيبال
		٢	وحدة عسكرية	
٤		٣	خبراء موفدون في مهمة	نيجيريا
		١	وحدة عسكرية	
١		١	خبراء موفدون في مهمة	باراغواي
٣		٢	خبراء موفدون في مهمة	بيرو
		١	وحدة عسكرية	
٢		١	خبراء موفدون في مهمة	الفلبين
		١	وحدة عسكرية	
٣		١	خبراء موفدون في مهمة	الاتحاد الروسي
		٢	وحدة عسكرية	
٤		٢	خبراء موفدون في مهمة	رواندا
		٢	وحدة عسكرية	
٣		٣	خبراء موفدون في مهمة	سيراليون
٦		٥	خبراء موفدون في مهمة	سري لانكا
		١	وحدة عسكرية	
٤		٢	خبراء موفدون في مهمة	أوكرانيا
١		٢	وحدة عسكرية	
١		١	خبراء موفدون في مهمة	جمهورية تنزانيا المتحدة
١		١	وحدة عسكرية	أوروغواي
١		١	خبراء موفدون في مهمة	زامبيا
٣		٢	خبراء موفدون في مهمة	زمبابوي
		١	وحدة عسكرية	
٣ ٩٧٠	٢١٨	٣ ٧٥٢		المجموع

المرفق الثاني

خريطة انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة لأبيي

